الباروميتر العربي
ARAB BAROMETER

الباروميتر العربي - الدورة السابعة

الجزائر: تقرير استطلاعات الرأي العام

أكتوبر 2022

الملخص التنفيذي

بدأت الجزائر في عام 2021 في التعافي ببطء من الضرر الاقتصادي الذي تسببت فيه جائحة كورونا وصدمة أسعار النفط في عام 2020. لا يزال المواطنون في الجزائر يشعرون بالإحباط والغضب إزاء الظروف الاقتصادية، إذ وصف أغلبهم الوضع الاقتصادي بأنه سيئ، وقال الرُبع إنه أهم قضية تواجه البلد بعد قضية الفساد. على أن هناك إقبالا متزايدا على التفاؤل حول المستقبل، مع تحسّن تقديرات وتوقعات المواطنين للوضع الاقتصادي القائم وتوقعات المستقبل كثيراً منذ استطلاع 2019. هذا التفاؤل قد يساعد في تفسير ثبات معدلات الرغبة في الهجرة - عند الجزائريين - على مستوى أقل من ارتفاع لم يدم طويلاً في هذه النسبة ظهر في استطلاع عام 2019.

الجزائريون أقل اهتماماً بجائحة كورونا قياساً إلى تحديات أخرى؛ إذ صنفوا هذه المشكلة على مستوى أقل من الفساد والاقتصاد والخدمات العامة وعدم الاستقرار. ورغم عدم حصول أغلب المواطنين على اللقاح، ولا يتوقعون أن يحصلوا عليه، فالقلق حول كورونا يستند في أغلب الحالات حيثما وجد إلى الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي تؤدي إليها الجائحة، لا المرض نفسه.

يشعر عدد قليل من الجزائريين بالرضا عن النظام السياسي بالبلد، حيث يرى الجميع تقريباً أنّه يحتاج إلى الإصلاح، أو حتى الاستبدال بالكامل. ولقد تبين أن جودة الصحة والتعليم وخدمات جمع النفايات - وكذلك حالة البنية التحتية للطرق والمواصلات - دون مستوى توقعات المواطنين، ولقد تعرض الكثيرون لانقطاعات متكررة في المياه، وفي الكهرباء بدرجة أقل. وبينما يفضل أغلب الناس نظاماً ديمقراطياً، فهم يشككون في قدرته على توفير النمو الاقتصادي والاستقرار والأمن.

يدعم الجزائريون تعزيز العلاقات الاقتصادية مع تركيا، ومع روسيا بصورة متزايدة، إذ أن الآراء حول البلدين إيجابية، بينما يرغب أكثرهم في علاقات أضعف مع فرنسا؛ القوة الاستعمارية السابقة بالجزائر. كما أن المواطن متشكك في الدوافع وراء المساعدات الأجنبية، لا سيما تلك الواردة من الولايات المتحدة الأمريكية. لكن أشارت الأغلبية إلى إمكانية أن تكون المساعدات فعالة في بعض القطاعات. وقال عدد قليل إنهم لا يرغبون في مساعدات أجنبية.

لا تزال الآراء الأبوية المنحازة ضد المرأة قوية في الجزائر، حيث ترى الأغلبية العظمى أن الرجال أفضل من النساء في مناصب القيادة السياسية، ويعتبر الثلث تقريباً أنه من الأهم للذكور الحصول على التعليم الجامعي مقارنة بالإناث. وهناك أقلية ليست بالهينة تقول إن المرأة تواجه مخاطر التحرش والعنف بشكل متزايد.

يشعر أغلب المواطنين بالقلق فيما يخص البيئة، إذ يرون أن غياب وعي المواطنين والتحركات الحكومية في هذا الملف تسهم كثيراً في تزايد التحديات البيئية. وعلى وجه التحديد، يشعر الكثيرون بالقلق حول توفر المياه وجودتها. كما تجدر الإشارة أنه بينما يدعم أغلب المواطنين الحكومة على مسار بذل المزيد من الجهود تجاه التغير المناخي، فهذا الملف يتنافس مع أولويات أخرى كثيرة، بحيث لم يذكر أحد تقريباً أن التغير المناخي هو التحدي الأكبر الذي يواجه البلد أو اعتبره مجال إنفاق حكومي له الأولوية القصوى.

ويُعد التمييز ضد الأشخاص السود من المشكلات التي يتصور الناس وجودها في الجزائر، لا سيما في المناطق الشمالية. على الجانب الآخر، قالت قلة من الجزائريين إن التمييز العنصري بشكل عام مشكلة، وأفاد عدد أقل بالتعرض لعبارات عنصرية أو تمييزية تجاههم.

كانت هذه بعض النتائج الأساسية لاستطلاع الرأي الممثل لمستوى الدولة الذي تم تنفيذه في الجزائر من قبل الباروميتر العربي في الفترة من 26 مايو/أيار إلى 7 يوليو/تموز 2022. ضم الاستطلاع 2162 مقابلة مع مواطنات ومواطنين تم إجرائها وجهاً لوجه في أماكن سكن المبحوثين، وكان معدل الاستجابة 2.25 في المئة. هامش الخطأ في الإبلاغ بالنتائج هو نقطتان مئويتان. الاستطلاع هو جزء من الدورة السابعة للباروميتر العربي، وهو أكبر استطلاع متوفر علناً لآراء المواطنين عبر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بعد انتشار جائحة كورونا. تتوفر معلومات إضافية عن الاستطلاع على www.arabbarometer.org

تحديات الجزائر

يرى الجزائريون أن الفساد والوضع الاقتصادي هما أكبر مشكلتين في بلدهم، حيث ذكر 30 بالمئة الفساد بصفته أهم تحدي يواجه الدولة، وقال 25 بالمئة إن أكبر تحدي هو الوضع الاقتصادي. هذا التصنيف للتحديات الأهم قائم عبر تصنيفات السن والجنس والسكن بالريف والحضر ومستوى الثروة. في الشمال الغربي ومناطق الشمال الأوسط والعاصمة - وهي مناطق معرضة لأعلى مستويات الفقر متعدد الأبعاد بحسب تقديرات البنك الدولي[1] -- - تبين أن المواطنين يقبلون بواقع 16 نقطة مئوية أكثر على القول بأن الوضع الاقتصادي هو أهم تحدي. ومن بعد الفساد والوضع الاقتصادي، جاءت الخدمات العامة (بنسبة 13 بالمئة) وانعدام الاستقرار (12 بالمئة) وكورونا (10 بالمئة)، والتدخلات الأجنبية (9 بالمئة).

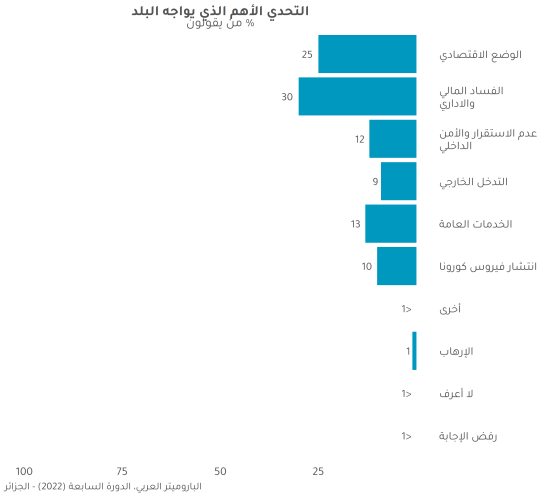

ملف الاقتصاد هو ملف مقلق بصورة خاصة للجزائريين، إذ أفاد الرُبع بأنه أهم تحدي يواجه البلاد. أفاد 27 بالمئة فحسب من الجزائريين بأن الوضع الاقتصادي القائم جيد أو جيد جداً. وهناك اختلافات ضئيلة حول هذا التقييم بين الأصغر والأكبر سناً، وبين الرجال والنساء، والفقراء والأغنياء، وسكان الحضر والريف، ومن حصلوا على تعليم عالي ومن لم يحصلوا عليه. يوجد قدر من التباين الجغرافي بين العاصمة وسائر مناطق الدولة الأخرى، حيث أن 93 بالمئة من الجزائريين في العاصمة أفادوا بأن الوضع الاقتصادي سيئ أو سيئ جداً، مقارنة بـ 78 بالمئة قالوا المثل في شمال وسط الجزائر و 71 بالمئة في الشمال الغربي، و70 بالمئة في الجنوب و 66 بالمئة في الشمال الشرقي.

[1] انظر: "Algeria Economic Monitor: Restoring the Algerian Economy after the Pandemic" (Washington, D.C.: World Bank Group, December 2021). 23،

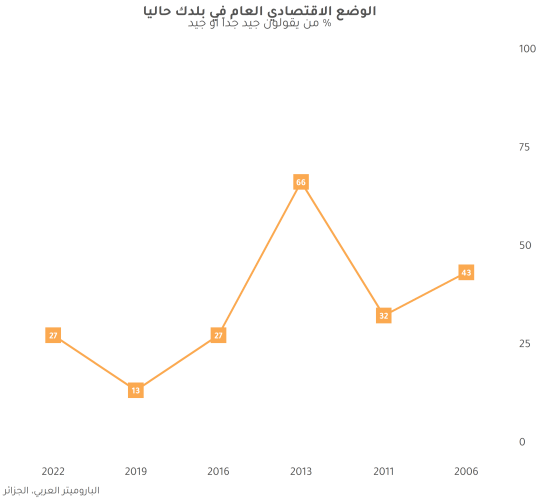

على ذلك، فإن تصورات الجزائريين عن الوضع الاقتصادي تتحسن؛ إذ أن نسبة المواطنين الذين أفادوا بأن الوضع الاقتصادي جيد أو جيد جداً تفوق نظيرتها في 2019 بـ 14 نقطة مئوية، وقال 38 بالمئة إن الوضع الاقتصادي سيصبح أفضل على مدار السنوات الثلاث المقبلة، وهي النسبة التي زادت 16 نقطة مئوية قياساً إلى نظيرتها في استطلاع 2019. ومن يعيشون في الشمال الشرقي - الذي ذكر البنك الدولي أنه بين أقل مناطق الدولة معاناة من الفقر[2] -- هم الأكثر تفاؤلاً بدرجة ملحوظة حول الاقتصاد؛ إذ قال 51 بالمئة منهم إن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل كثيراً أو إلى حد ما، بينما تبين أن سكان العاصمة وشمال الوسط أقل تفاؤلاً، حيث ذكر 22 و23 بالمئة فقط على التوالي نفس الشيء، مقارنة بـ 41 بالمئة في الجنوب و37 بالمئة في الشمال الغربي.

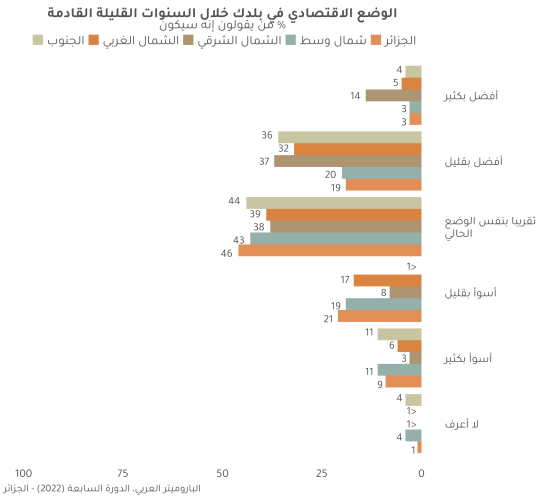

وفيما يخص التوظيف، يفضل الجزائريون بشكل عام العمل بالقطاع الحكومي (65 بالمئة). مقارنة بالقطاع الخاص، ذكر المواطنون أن القطاع الحكومي يتيح أمانا وظيفيا أفضل (72 بالمئة مقارنة بـ 17 بالمئة) وراتبا أفضل (53 بالمئة مقابل 37

[2] السابق.

بالمئة للقطاع الخاص). كما ذكرت الأغلبية أن القطاع الحكومي هو المجال الأهم لتهيئة فرص العمل، إذ قال 58 بالمئة إن الحكومة يجب أن تركز على خلق فرص العمل في القطاع الحكومي، مقارنة بـ 24 بالمئة قالوا إنها يجب أن تركز على تهيئة فرص العمل في القطاعين العام والخاص، و18 بالمئة فقط ذكروا ضرورة التركيز على فرص العمل بالقطاع الخاص.

جائحة كورونا

بعد عامين على بدء الجائحة، لا يعتبر الجزائريون أن كورونا هو التحدي الأساسي الذي يواجه بلدهم، ويعلون في الأولوية عليه الفساد (30 بالمئة) والوضع الاقتصادي (25 بالمئة) وحالة الخدمات العامة (13 بالمئة) وانعدام الاستقرار (12 بالمئة)، ويعتبرون هذه الملفات مقلقة أكثر من كورونا (10 بالمئة). يشعر أقل من نصف المواطنين (42 بالمئة) بالقلق من انتشار كورونا، رغم أن الأكبر سناً والنساء بشكل عام أكثر قلقاً (45 بالمئة و46 بالمئة على التوالي) مقارنة بالشباب في سن 18-29 عاماً (30 بالمئة) والرجال (37 بالمئة). وبينما ذكر ثلث غير القلقين تقريباً أن توفر اللقاح يبرر عدم القلق، فإن الخُمس فقط اعتبروا أن تهديد كورونا مبالغ فيه، وكانت هذه النسبة ثابتة بين الفئات السكانية المختلفة.

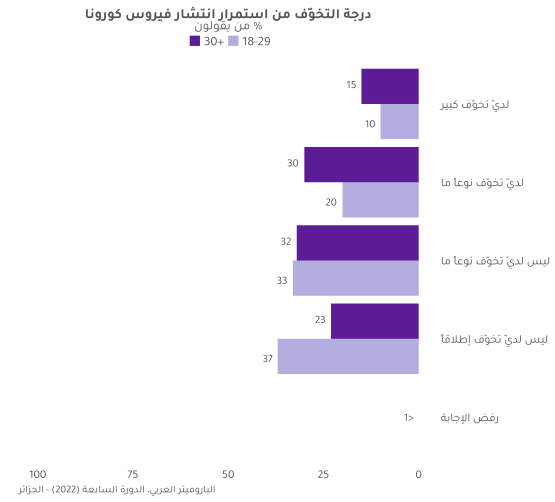

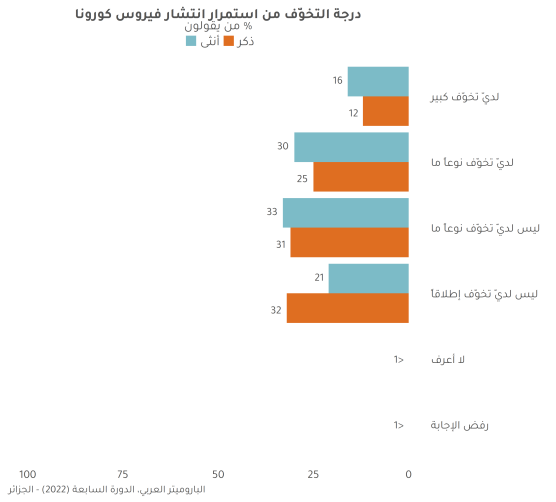

يعتبر الجزائريون أن الاضطرابات الاقتصادية والاجتماعية التي تسببت فيها كورونا مقلقة أكثر من التعرض لعدوى الفيروس. المخاوف الاقتصادية هي الأهم في تقديرهم، إذ يقول 46 بالمئة إن التضخم (25 بالمئة) وندرة السلع الأساسية (12 بالمئة) وفقدان الدخل (9 بالمئة) هي أكبر تحديات تسببت فيها كورونا. وهناك مثارات قلق أخرى تشمل اضطراب الحياة الاجتماعية (14 بالمئة) واضطراب التعليم (13 بالمئة) والآثار والتبعات النفسية (11 بالمئة)، بينما اعتبر 9 بالمئة فقط أن الإصابة بكورونا هي أكبر تحد يخص الجائحة. يعتقد الجزائريون بأن الجائحة أثرت على العائلات الأفقر في المجتمع بصورة خاصة، حيث قال 71 بالمئة إن الجائحة أثرت أكثر على المواطنين الأقل نصيباً من الثروة. وكذلك فإن الأفراد الأقل دخلاً يميلون بواقع 6 نقاط مئوية أكثر إلى اعتبار فقدان الدخل نتيجة كورونا هو التحدي الأكبر بسبب الجائحة، و5 نقاط مئوية أكثر من الفئات الأعلى دخلاً أيضاً فيما يخص اعتبار التحدي الأساسي لكورونا هو الركود الاقتصادي.

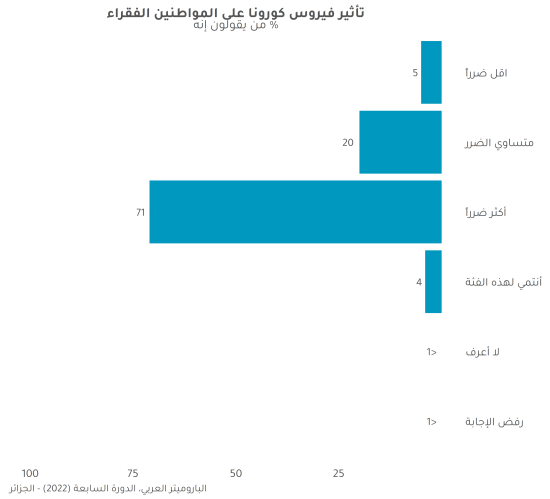

أفاد 45 بالمئة من الجزائريين فوق سن 18 عاماً بالحصول على لقاح كورونا. هذه النسب أعلى من المتوسط الذي وضعته منظمة الصحة العالمية بـ 18 بالمئة،[3] ويشمل جميع من يقيمون في الجزائر الذين حصلوا على جرعة واحدة على الأقل من اللقاح، وليس فقط الجزائريين فوق 18 عاماً. من بين المواطنين غير الحاصلين على اللقاح، قال ثلاثة أرباعهم (76 بالمئة) إنهم لا يتوقعون الحصول على اللقاح. الكثير من الجزائريين غير الملقّحين (28 بالمئة) ومن يعيشون في المدن على وجه الخصوص (32 بالمئة) يعتبرون اللقاح غير فعال، بينما أفاد 25 بالمئة بأن لا حاجة إليه بما أن الجائحة آخذة في الانتهاء (بما يشمل 31 بالمئة ممن يعيشون بمناطق ريفية)، و19 بالمئة قلقون من الآثار الجانبية السلبية للقاحات.

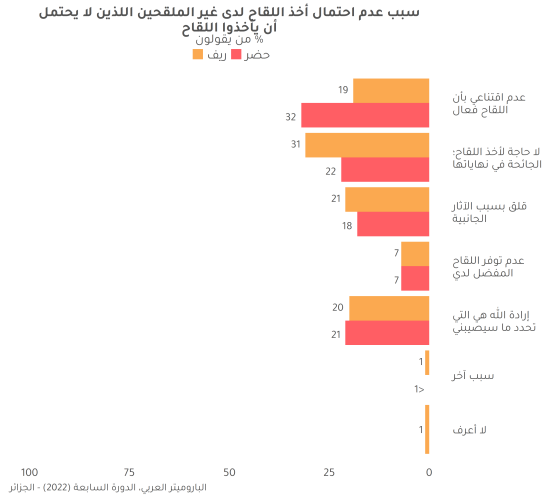

[3] انظر: Hannah Ritchie, Edouard Mathieu, Lucas Rodés-Guirao, Cameron Appel, Charlie Giattino, Esteban Ortiz-Ospina, Joe Hasell, Bobbie Macdonald, Diana Beltekian and Max Roser (2020) - "Coronavirus Pandemic (COVID-19)". Published online at OurWorldInData.org. Retrieved from: 'https://ourworldindata.org/coronavirus' [Online Resource]

الأداء الحكومي

تصورات الجزائريين عن الخدمات الأساسية بشكل عام متواضعة المستوى. أعرب أغلب الجزائريين عن عدم الرضا إزاء نظام التعليم الحكومي (62 بالمئة) والرعاية الصحية (64 بالمئة) وجودة الشوارع (67 بالمئة) وجمع النفايات (57 بالمئة). وبينما يعتبر عدم الرضا قائماً عبر مختلف الفئات العمرية والتعليمية والجنسية والريف والحضر، فهناك بعض الاختلافات الجغرافية: فسكان الجزائر العاصمة تحديداً أكثر رضا عن مستوى التعليم الحكومي، وهي المنطقة الوحيدة التي ظهرت فيها أغلبية (53 بالمئة) راضية عن هذا القطاع.

كذلك أفاد الجزائريون بالمعاناة من اضطرابات وانقطاعات متكررة بالمرافق. أفاد النصف بانقطاع المياه بشكل يومي على مدار السنة الماضية، بينما قالت نسبة الرُبع إضافة للنسبة أعلاه (26 بالمئة) بالتعرض للانقطاع في هذا المرفق بشكل أسبوعي. هذه الانقطاعات تبلغ درجة حادة في العاصمة، حيث تحدث يومياً أو أسبوعياً في تقدير 99 بالمئة من السكان، وإن كان أغلب السكان يتعرضون للانقطاع مرة أسبوعياً على الأقل في كافة المناطق الأخرى. هذا المستوى الموسع من انقطاع المياه الذي أفاد به المواطنون، يُرجح أن يكون بسبب برنامج ترشيد المياه في العاصمة لصيف 2021، الذي حدّ من الساعات المتاح فيها لسكان العاصمة مياه الشرب، بسبب قلة المياه.[4]

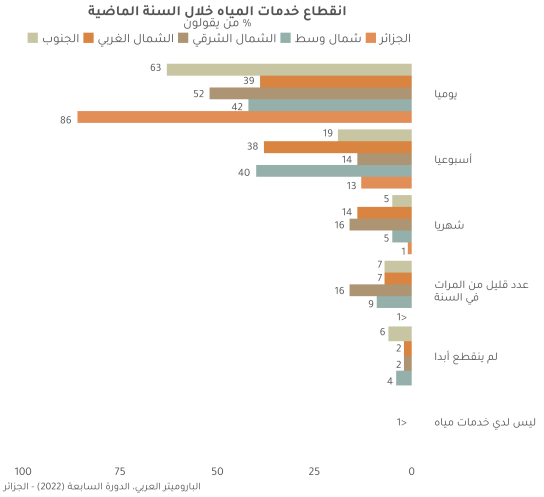

هناك عدد أقل بكثير من الجزائريين أفادوا بانقطاع الكهرباء بشكل متكرر، حيث ذكرت الأغلبية (53 بالمئة) التعرض لانقطاع الكهرباء مرات قليلة سنوياً. ويتعرض سكان الريف لانقطاع الكهرباء بمعدلات غير متناسبة، حيث ذكر 53 بالمئة منهم أن الكهرباء تنقطع مرة على الأقل شهرياً، مقارنة بـ 24 بالمئة فقط قالوا الأمر نفسه في المناطق الحضرية. وفيما يخص هذا الانقسام بين الريف والحضر، فإن سكان العاصمة يعانون من معدلات أقل بكثير من انقطاع التيار الكهربائي، قياساً إلى المناطق الأخرى، حيث أفاد 6 بالمئة فقط بانقطاع الكهرباء مرة شهرياً، ولم يذكر أحد انقطاعها بوتيرة أكبر. بينما ذكر انقطاعها مرة شهرياً 44 بالمئة من سكان الشمال الشرقي، و37 بالمئة من سكان الجنوب، و37 بالمئة في الشمال الغربي، و24 بالمئة في شمال وسط الجزائر. أعزى وزير الطاقة السابق انقطاع الكهرباء بمناطق عديدة من البلاد إلى نقص خدمات الصيانة للشبكة.[5]

[4] انظر: Ait, Amine. "Rationnement de l'eau : Le Nouveau Programme d'Alger." Algérie 360, June 24, 2021. https://www.algerie360.com/rationnement-de-leau-le-nouveau-programme-dalger/.

[5] انظر: "Coupures d'éléctricité: Les Justfiications Du Ministre de l'énergie," Algérie Actu, December 24, 2020. https://algerieactu.com/coupures-delectricite-les-justfiications-du-ministre-de-lenergie/.

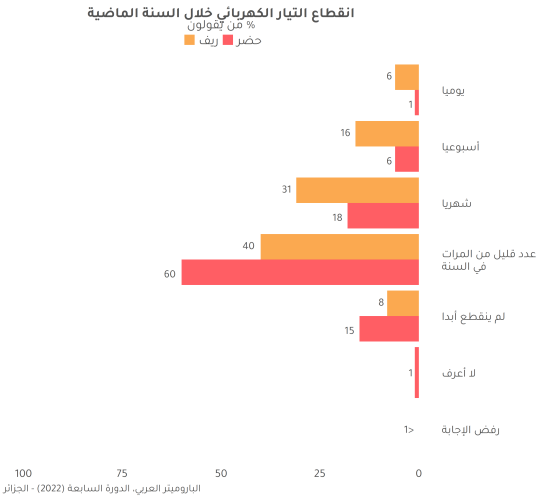

لا يوجد إجماع عريض على أولوية إنفاق الحكومة الأساسية المنشودة، لكن هناك فروقات في التقديرات بهذا الملف بين الفئات السكانية المختلفة. إجمالاً، ذكر 25 بالمئة من الجزائريين أن الرعاية الصحية هي الملف الذي يجب أن تكون له أولوية الإنفاق، بينما ذكر 22 بالمئة منهم تحسين حالة الطرق والمواصلات، و19 بالمئة اختاروا التعليم، و15 بالمئة المساعدات والدعم الحكومي، و9 بالمئة اختاروا تقليل التلوث، و7 بالمئة اختاروا الأمن الوطني. والجزائريون الذين تلقوا تعليماً جامعياً يقبلون على إعلاء أولوية التعليم بواقع 13 نقطة مئوية أكثر ممن لم يحصلوا على مستوى فوق التعليم الثانوي. ومن يمكنهم تغطية نفقاتهم الأساسية يعلون أيضاً أولوية الإنفاق على التعليم مقارنة بمن لا يمكنهم تغطية النفقات الأساسية، بفارق 8 نقاط مئوية، بينما العائلات الأفقر تعلي أولوية الدعم الحكومي بواقع 9 نقاط مئوية أكثر. والجزائريون بالمناطق الريفية على وجه التحديد قلقون إزاء الطرق والمواصلات، إذ يقول 10 بالمئة أكثر بينهم بضرورة إعلاء أولوية هذا الملف، مقارنة بسكان الحضر.

التفضيلات السياسية

يرى جميع المواطنين تقريباً أن نظام الحكم الحالي يحتاج للإصلاح، إذا تمت مقارنته بالنظم الأخرى حول العالم، بينما يقول 4 بالمئة فحسب إنه جيد كما هو حالياً. على ذلك، فإن مستوى الإصلاح المنشود متباين، إذ يرى الثلث أنه يجب أن يكون إصلاحاً طفيفاً، ويؤمن أكثر من الثلث بقليل أنه يجب أن يكون إصلاحاً كبيراً، ويعتبر الربع أن الأفضل استبدال النظام بالكامل. ومن يعيشون في الجنوب والشمال الشرقي أقل بعشر درجات مئوية - مقارنة بسكان المناطق الأخرى - على القول بضرورة استبدال النظام، وإن كانوا ليسوا أكثر في النسبة بكثير فيما يتعلق بالقول بأن النظام جيد كما هو (1 و6 بالمئة على التوالي، مقارنة بـ 2 و3 بالمئة في المناطق الثلاث الأخرى). هذا الاختلاف قد يعكس التصورات الجهوية المذكورة أعلاه حول الوضع الاقتصادي في تلك المناطق.

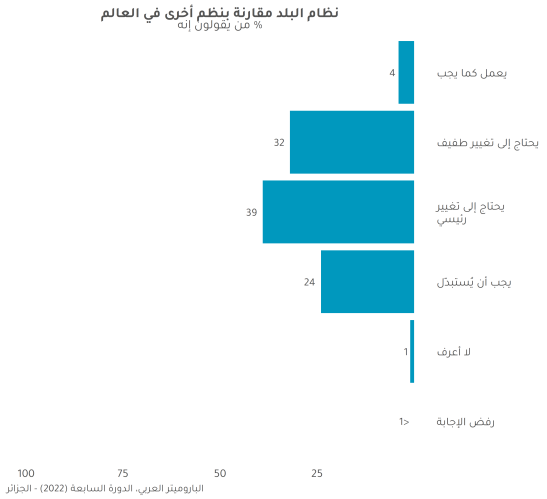

يتزايد انتقاد الجزائريين للنظم الديمقراطية، وإن كانوا مستمرين في تفضيل الديمقراطية على أشكال الحكم الأخرى. على مستوى الجزائر، منذ 2019، شهدت البلاد زيادة بواقع 27 نقطة مئوية في المواطنين الذين يقولون بأن الأداء الاقتصادي للدولة أضعف في ظل النظام الديمقراطي، وزيادة 23 نقطة مئوية فيمن يقولون بأن النظم الديمقراطية غير حاسمة ومليئة بالمشكلات، و18 نقطة مئوية أكثر فيمن يعتبرون أن النظم الديمقراطية غير فعالة في الحفاظ على النظام والاستقرار. على ذلك، هناك اتفاق بواقع 74 بالمئة على أن النظم الديمقراطية أفضل من النظم الأخرى، وهي النسبة التي تبلغ على الأقل مثيلتها في الاستطلاع السابق للجزائر. لكن وبناء على مقياس أقوى للالتزام بالديمقراطية، يقول 54 بالمئة فقط من الجزائريين إن الديمقراطية مُفضلة على النظم الأخرى دائماً.

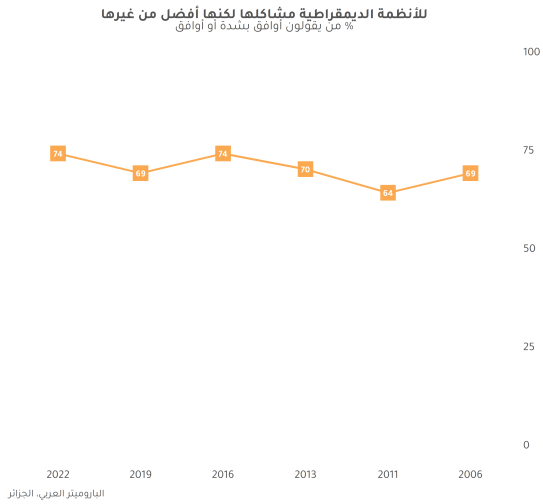

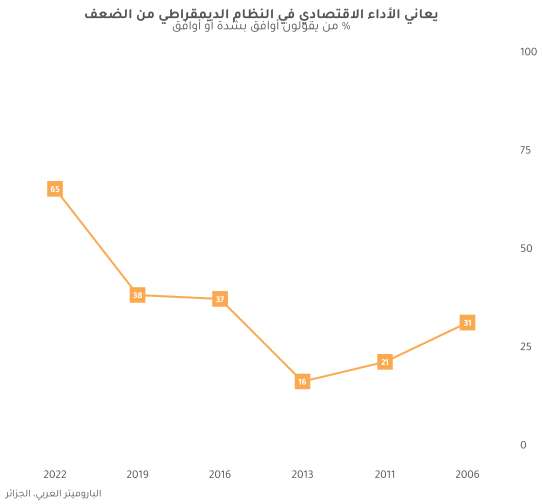

العلاقات الدولية

أبدى الجزائريون تفضيلاً متزايداً لتركيا وروسيا، وأعربوا عن آراء إيجابية بشكل عام تجاه الصين، وتوجهات غير إيجابية نحو فرنسا، وآراء معتدلة أكثر تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة والسعودية. يحمل 4 من كل 5 جزائريين آراءً

إيجابية تجاه تركيا، ويرغب 3 من كل 5 أفراد في علاقات اقتصادية أقوى معها. بالمثل، فإن ثلثي الجزائريين يحملون آراءً إيجابية تجاه روسيا وأكثر من النصف (55 بالمئة) يرغبون في تعزيز العلاقات الاقتصادية معها، وهي النسبة التي زادت كثيراً، بواقع 20 نقطة مئوية منذ 2019. على الجانب الآخر فإن نحو النصف (44 بالمئة) يرغبون في علاقات اقتصادية أضعف مع فرنسا، ويحمل ثلثا المواطنين (63 بالمئة) آراء سلبية تجاه فرنسا. على الجانب الآخر فإن أقل من النصف بقليل (74 بالمئة) يحبذون الولايات المتحدة الأمريكية، ويرغب 31 بالمئة في تقوية العلاقات الاقتصادية معها، و42 بالمئة يرغبون أن تبقى على نفس المستوى، و24 بالمئة يرغبون في علاقات اقتصادية أضعف. وتعد الآراء تجاه الصين أكثر إيجابية قياساً إلى الآراء نحو الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذ أعرب ثلثا الجزائريين عن آراء إيجابية نحو الصين، وإن كان 38 بالمئة فقط يرغبون في علاقات اقتصادية أقوى معها، بينما يرغب 41 بالمئة في أن تستمر على نفس المستوى، ويؤيد 18 بالمئة وجود علاقات اقتصادية أضعف.

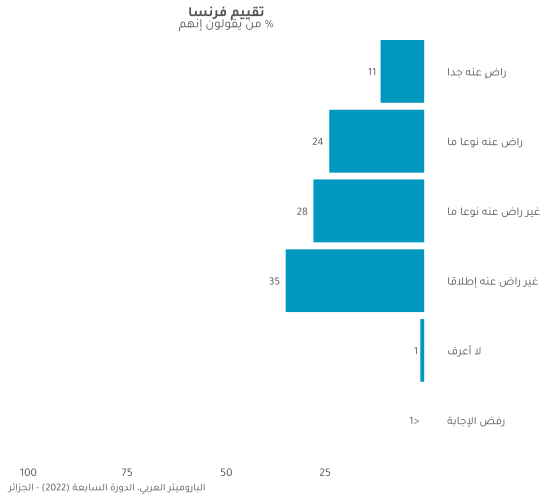

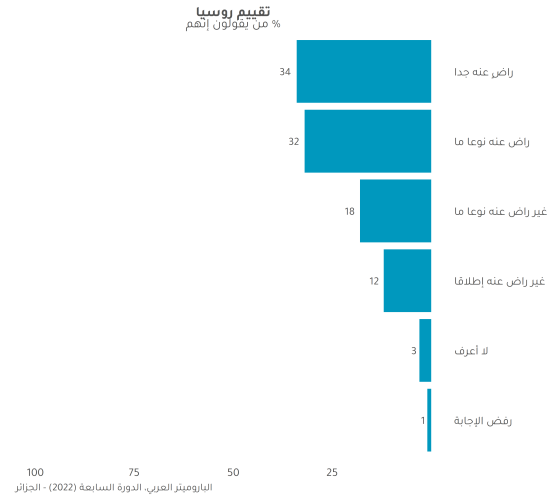

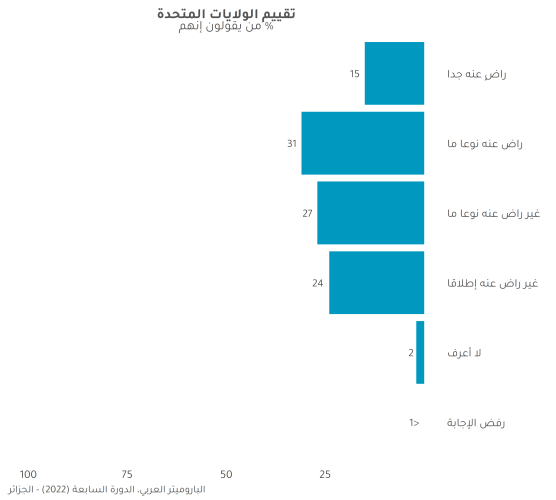

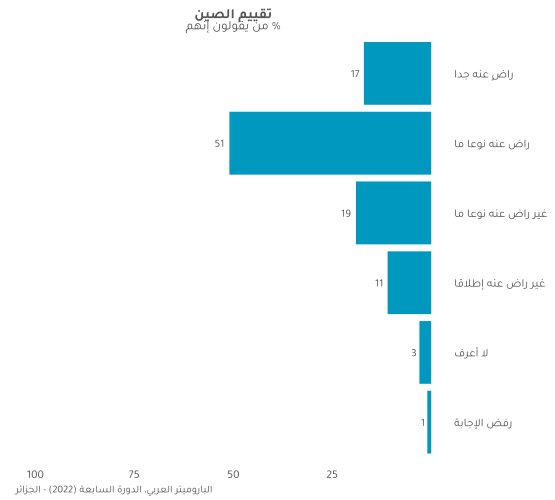

لا توجد - إلى حد بعيد - اختلافات تُذكر في الآراء عبر الفئات السكانية المختلفة، لكن ثمة بعض الاستثناءات. فالمواطنون في سن 30 عاماً فأكبر يقبلون بواقع 11 نقطة مئوية أكثر على الرغبة في تقوية العلاقات الاقتصادية مع تركيا، و10 نقاط مئوية أقل فيما يخص الرغبة في تقويتها مع المملكة المتحدة، و6 نقاط مئوية أقل فيما يخص تقوية العلاقات الاقتصادية مع فرنسا. الجزائريون الأعلى تعليماً يقل إقبالهم على تفضيل تقوية العلاقات الاقتصادية مع فرنسا بواقع 8 نقاط مئوية، ويقبلون أكثر بواقع 7 نقاط مئوية على الرغبة في إضعاف هذه العلاقات.

الجزائريون بشكل عام متشككون في الولايات المتحدة الأمريكية والصين كأطراف مقدمة للمساعدات الخارجية، لكن التشكك إزاء نوايا الولايات المتحدة الأمريكية أكبر بكثير من حالة الصين. النصف تقريباً (44 بالمئة) يؤمنون بأن اكتساب النفوذ هو الدافع الأول المحرك للمساعدات الخارجية الأمريكية، مقارنة بـ 30 بالمئة قالوا الأمر نفسه عن المساعدات الصينية. ورغم هذا التشكك في الدوافع، يرى المواطنون أن المساعدات الأجنبية مفيدة لبلدهم. فالنصف على الأقل يؤمنون بأن المساعدات الأمريكية تعزز مبادرات التعليم (61 بالمئة) وتحسن من حالة حقوق المرأة (56 بالمئة) وتعزز المجتمع المدني (61 بالمئة). وبينما لا يوجد إجماع يُذكر على ملفات إنفاق المساعدات الأجنبية، فإن التنمية الاقتصادية هي الملف الذي حصد أكبر نسبة، بواقع 31 بالمئة، مقابل 6 بالمئة فحسب قالوا إنهم لا يرغبون في أية مساعدات خارجية.

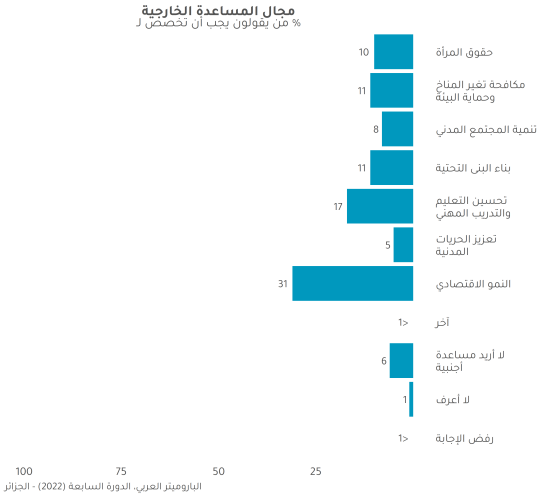

قضايا النوع الاجتماعي

لا يفضّل الكثير من المواطنين أن يلعب الرجال والنساء أدواراً متساوية في المجتمع. يرى ثلاثة أرباع الناس (76 بالمئة) أن الرجال أفضل في مناصب القيادة السياسية مقارنة بالنساء، مع الدعم العام لهذه المقولة عبر مختلف الشرائح العمرية ومستويات التعليم والتقسيم الجغرافي وسكان الريف والحضر. تتفق هذه النتيجة مع الآراء المستقاة في استطلاعيّ 2016 و2019، بينما هناك أيضاً اتفاق يتزايد ببطء على فكرة أن التعليم الجامعي أهم للرجال مقارنة بأهميته للنساء (كانت النسبة 25 بالمئة في 2016 ثم 21 بالمئة في 2019 و30 بالمئة في 2022). على الجانب الآخر، فالاعتقاد بضرورة أن يكون للرجل القول الأخير في القرارات الأسرية يبدو أنه يتراجع ببطء (من 77 بالمئة في 2016 ثم 71 بالمئة في 2019 إلى 65 بالمئة في 2022).

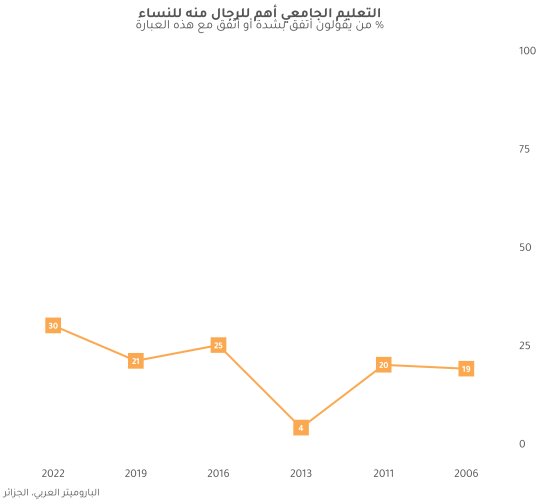

عبّر الجزائريون أيضاً عن القلق إزاء المعاملة السيئة للنساء. بين 44 بالمئة من المواطنين الذين يرون بضرورة الفصل بين الرجال والنساء في أماكن العمل، فإن الخُمسين (39 بالمئة) يعزون هذا الرأي إلى خطر التحرش. وبينما التحرش يعد مثار القلق الأساسي في تقدير أغلب المواطنين، فإن من يبلغون من العمر 30 عاماً فأكبر ومن يمكنهم تغطية نفقاتهم، هم القلقون بقدر أكبر إزاء هذا الملف مقارنة بالفئة العمرية 18-29 عاماً ومن لا يمكنهم تغطية نفقاتهم، حيث المجموعتان المذكورتان أكثر ذكراً بواقع 13 نقطة مئوية لهذه المشكلة كسبب لضرورة الفصل بين الرجال والنساء. على الجانب الآخر، فإن سكان الشمال الغربي يحدوهم قلق أقل إزاء التحرش بأماكن العمل، حيث أفاد 16 بالمئة فقط أن هذا يمثل مشكلة، وهي نسبة تقل 25 نقطة مئوية على الأقل قياساً إلى المناطق الأخرى.

كما أن 1 من كل 4 أشخاص (26 بالمئة) في الجزائر ذكر أن العنف ضد النساء قد تزايد على مدار السنة الماضية، مقارنة بـ 30 بالمئة ذكروا أنه ظل كما هو بنفس المعدلات، و26 بالمئة قالوا إنه قلّ، بينما قال 16 بالمئة فحسب إنه لم يمثل مشكلة يوماً. الجزائريون في الجنوب والشمال الشرقي تحديداً أفادوا بتزايد العنف ضد النساء، حيث أفاد 32 بالمئة بزيادة العنف في كل من هاتين المنطقتين، مقارنة بـ 26 بالمئة في الشمال الغربي، و19 بالمئة و17 بالمئة فقط في شمال وسط الجزائر والجزائر العاصمة على التوالي.

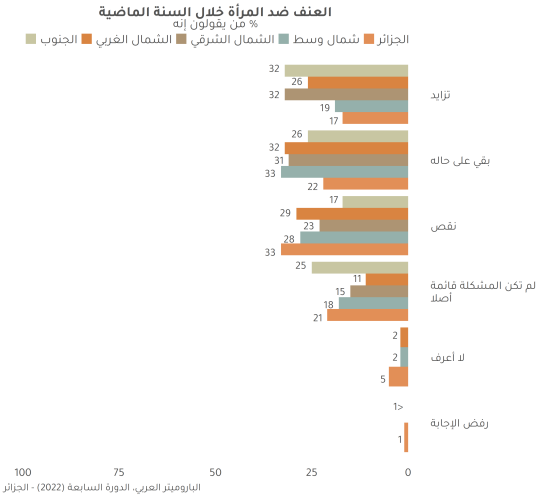

الهجرة

إثر تراجع ثابت في نسبة من يفكرون في الهجرة، من 52 بالمئة في 2006 إلى 22 بالمئة في 2016، ارتفعت المعدلات مرة أخرى اليوم بدرجة طفيفة قياساً إلى 2016، حيث أصبح رُبع الجزائريين تقريبا (26 بالمة) يفكرون في الهجرة. الأفضل تعليماً ومن يعيشون في شمال وسط الجزائر والعاصمة هم الأكثر تفكيراً في الهجرة من بلدهم. المواطنون الحاصلون على شهادة جامعية يفكرون في الهجرة أكثر بواقع 12 نقطة مئوية مقارنة بمن لم يحصلوا على التعليم العالي. بالمثل فإن سكان شمال وسط الجزائر والجزائر العاصمة يقبلون بواقع 12 نقطة مئوية أكثر على التفكير في الهجرة مقارنة بسكان المناطق الأخرى.

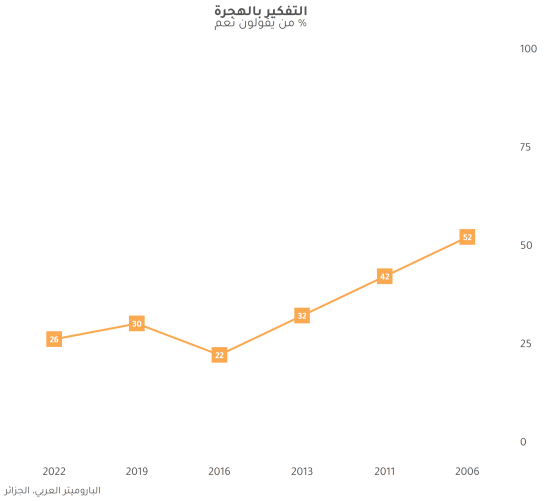

السبب الرئيسي لرغبة الجزائريين في الهجرة هو الدوافع الاقتصادية. على المستوى الوطني، قال 71 بالمئة ممن يرغبون في الهجرة بأن الدافع في هذا التفكير هو الأسباب الاقتصادية. بينما هناك بعض التباين بين الفئات الديمغرافية المختلفة. على سبيل المثال فمن حصلوا على تعليم جامعي ذكروا الفرص التعليمية بواقع 11 بالمئة أكثر، لكن تبقى الدوافع الاقتصادية هي السبب الأهم بفارق كبير عن الدوافع الأخرى، بغض النظر عن السن أو الجنس أو مستوى التعليم أو العيش بالريف أو الحضر أو التقسيمات الجغرافية. ورغم التوجهات والآراء غير المحبذة لفرنسا، فإنها تبقى أول اختيار كمقصد للهجرة للعديد من الجزائريين، حيث ذكر 43 بالمئة من الراغبين في الهجرة أنها مقصدهم المفضل، ثم 33 بالمئة لكندا، و29 بالمئة لألمانيا. وهناك عدد قليل نسبياً فضلوا الهجرة داخل الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وذكر 13 بالمئة تركيا و9 بالمئة للإمارات، و6 بالمئة لقطر، و2 بالمئة للكويت، 1 بالمئة أو أقل لدول أخرى بالمنطقة.

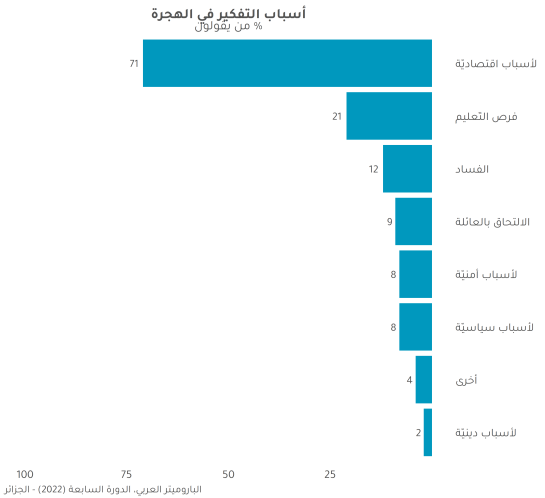

البيئة

المواطنون قلقون بصورة خاصة حول استمرار حصولهم على المياه الصالحة للشرب. ذكر نصف الجزائريين تحديداً المياه بصفتها أكبر تحدٍ بيئي يواجه البلد، إما بسبب نقص موارد المياه (21 بالمئة) أو تلوث مياه الشرب (18 بالمئة) أو تلوث البحار والشواطئ والمحيطات (11 بالمئة). إعلاء أولوية المياه تتفق عليه الفئات السكانية المختلفة والمناطق المختلفة، وإن كان القلق إزاء مياه الشرب يبلغ معدلات أعلى في العاصمة (التي تعرضت لإجراءات ترشيد مياه في الصيف) بواقع 31 بالمئة، أي 8 بالمئة أكثر من الجنوب و 12 بالمئة على الأقل أكثر من المناطق الثلاث الأخرى.

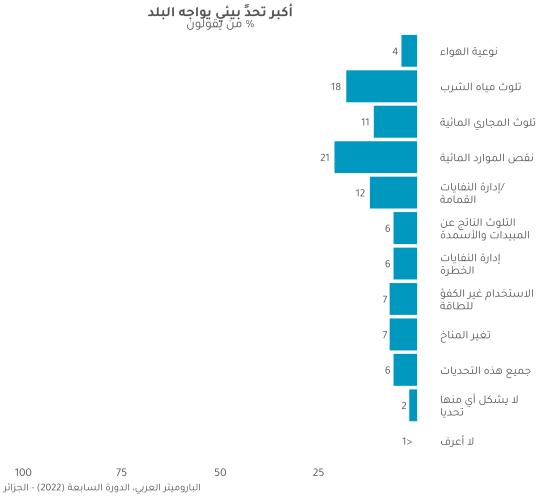

بشكل عام يعتبر الجزائريون أن التصدي للتحديات البيئية مسؤولية مشتركة، حيث قال 78 بالمئة إن غياب الوعي البيئي بين المواطنين يسهم في هذه التحديات بدرجة متوسطة أو كبيرة، وقال 79 بالمئة إن نقص المبادرات البيئية أو الإنفاق الحكومي على ملفات البيئة يؤديان لنفس النتيجة. ويود ثلاثة من كل خمسة جزائريين (62 بالمئة) أن تعمل الحكومة الوطنية أكثر للتصدي لتغير المناخ، وإن كان سكان العاصمة يشعرون بالرضا بنسبة أكبر عن مستوى جهود الحكومة حالياً.

التمييز العنصري

تتناقل التقارير أن التمييز العنصري منتشر في الجزائر، لكن لم يقرّ بعد أغلب الناس في الجزائر بوجوده كمشكلة واسعة النطاق. نحو الربع فقط (23 بالمئة) أفادوا بأن التمييز العنصري مشكلة، والمعدلات الأعلى فيما يخص هذا السؤال كانت في الشمال الشرقي وشمال الوسط، بواقع 31 و25 بالمئة على التوالي، مقارنة بـ 19 بالمئة على الأكثر في المناطق الثلاث الأخرى. يُلاحظ أن الشمال الشرقي وشمال الوسط بهما منطقة "القبايل" الأمازيغية، التي تتعرض لتوترات مستمرة فيما يخص الاعتراف بالثقافة الأمازيغية والهوية الأمازيغية اللغوية، ويشمل هذا مداهمات واعتقالات لانفصاليين من "القبايل" عبر عام 2021.[6] ومن يعيشون خارج المدن هم الأكثر إقبالاً على اعتبار العنصرية مشكلة، حيث يقبل سكان الريف بواقع 9 نقاط مئوية أكثر على الرأي القائل بانتشار التمييز مقارنة بسكان الحضر. بالمثل، فإن من ارتادوا الجامعات يقبلون بواقع 8 نقاط مئوية أكثر من أصحاب التعليم الثانوي فأقل، بالقول إن التمييز العنصري مشكلة.

[6] انظر: "Berbers Mark 20 Years since Algeria's 'Black Spring' Protests," The New Arab, April 19, 2021, https://english.alaraby.co.uk/news/berbers-mark-20-years-algerias-black-spring-protests.; "Algeria Raids Homes, Arrests Kabyle Separatists in Northeast," The New Arab, June 29, 2021 https://english.alaraby.co.uk/news/algeria-arrests-kabyle-separatists-raids-homes-northeast.

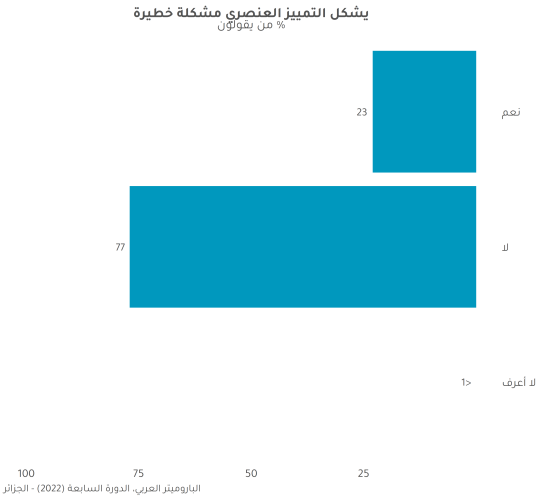

على الجانب الآخر، أفاد أغلب الجزائريين (65 بالمئة) بأن التمييز ضد السود قائم لدرجة كبيرة (7 بالمئة) أو متوسطة (22 بالمئة) أو بقدر ضئيل (36 بالمئة) في الجزائر، لا سيما في المناطق الشمالية. إجمالاً، قال 34 بالمئة فقط من الجزائريين بأنه لا يوجد تمييز بالمرة ضد السود، بينما قال 36 بالمئة إنه موجود بدرجة ضئيلة، واعتبر 22 بالمئة أنه موجود بقدر متوسط، و7 بالمئة قالوا إنه منتشر بدرجة كبيرة. يُلاحظ أن سكان الجنوب أكثر إقبالاً بواقع 22 نقطة مئوية على القول بعدم وجود تمييز ضد السود بالمرة، مقارنة بمناطق الشمال، حيث المهاجرون وطالبو اللجوء من أفريقيا جنوب الصحراء يواجهون حملات القمع والاحتجاز والترحيل الجماعي حسب التقارير.[7]

أفاد عدد قليل بالتعرض لكلمات أو عبارات عنصرية أو تمييزية بحقهم، وقال 4 بالمئة فقط إنهم تعرضوا لهذا عدة مرات، وقال 16 بالمئة إنهم تعرضوا له مرة أو مرتين. هذه الظاهرة قائمة بغض النظر عن الجنس أو السن أو مستوى التعليم أو الوضع الاقتصادي أو السكن بالريف أو الحضر. ومن بين الإجابات الأكثر شيوعاً فيما يخص التعامل مع هذه التعليقات كان "التجاهل" (42 بالمئة)، أو الرد شفاهة (37 بالمئة)، بينما رد 15 بالمئة جسديا، و11 بالمئة طلبوا من الغير التدخل وأبلغ 6 بالمئة السلطات. الرجال الجزائريون أقل إقبالا على تجاهل هذه التعليقات العنصرية بواقع 17 نقطة مئوية أقل من النساء، و11 نقطة مئوية أكثر قياساً إلى النساء فيما يخص التعامل بدنياً لدى تعرضهم لتعليقات عنصرية، رغم أن النساء أكثر إقبالاً على طلب التدخل من الغير (8 نقاط مئوية أكثر).

[7] انظر: "UN Calls on Algeria to Stop Expelling Thousands of Sub-Saharan African Migrants," UN News, May 22, 2018, https://beta.news.un.org/en/story/2018/05/1010392; "Algeria: Mass Racial Profiling Used to Deport More than 2,000 Sub-Saharan Migrants," Amnesty International, October 23, 2017 https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/10/algeria-mass-racial-profiling-used-to-deport-more-than-2000-sub-saharan-migrants/; "Algeria: Migrants, Asylum Seekers Forced Out," Human Rights Watch, October 9, 2020 https://www.hrw.org/news/2020/10/09/algeria-migrants-asylum-seekers-forced-out.

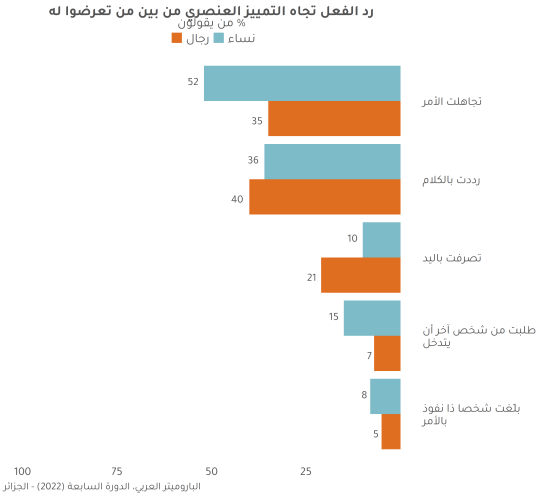
رد الفعل تجاه التمييز العنصري من بين من تعرضوا له
% من يقولون
رجال
نساء
52
35
تجاهلت الأمر
36
40
رددت بالكلام
10
21
تصرفت باليد
15
7
طلبت من شخص آخر أن يتدخل
8
5
بلّغت شخصا ذا نفوذ بالأمر
100
75
50
25
الباروميتر العربي، الدورة السابعة (2022) - الجزائر

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.